مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (25) العدد (19)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol (25) No (19) 2003

المصطلح النحوي عند ابن جني

الدكتور سامي عوض*
يونس يونس**

(قبل للنشر في 2003/9/10)

□ الملخّص □

هو أبو الفتح عثمان ابن جني الأزدي – توفي سنة391هـ.

يعتبر المصطلح النحوي من الأسس النحوية الأولى التي رافقت ظهور علم النحو في مهده الأول. ويعد كتاب سيبويه بحق هو الإمام في فنه بما في ذلك علم الاصطلاح. ومع ذلك فقد بقي نزر من المصطلحات النحوية غير مستقر في عصر سيبويه، حتى جاء من تلاه من النحاة. ولا نكاد نفرغ من القرن الثالث الهجري حتى نجد صرح المصطلح النحوي قد بلغ كماله على أيدي رجال عظماء كأبي مر الجرمي، وأبي عثمان المازني، وأبي العباس المبرد.

ورغم أن القرن الرابع الهجري قد زخر بعمالقة النحو العربي كابن السراج ، والزجاجي ، والسيرافي وأبو علي الفارسي ، لم نجد شيئاً جديداً يذكر في مجال المصطلح النحوي حتى ظهرت جهود ابن جني في الدرس النحوي والصرفي ، وما أضافه ابن جني في بحث المصطلح النحوي والصرفي ليس أمراً عابراً نستطيع تجاوزه نظراً لحجم ما أضافه في هذا الباب ، ولأن ما أضافه قد فات الخليل ، وسيبويه ، والأخفش، والمبرد ومن تلاهم. وهو فيما جاء به كان العالم الناقد الذي يوضح ويشرح ويمثل ويعرف. لأنه على علم أن ما جاء به لم يسبق إليه، فهو يحتاج إلى كل هذا التفصيل والتوضيح ليستقر في ذهن دارسه ما أضافه دون لبس أو غموض.

* أستاذ في قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة تشرين– اللاذقية سورية.
** طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة تشرين– اللاذقية سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (25) العدد (19)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol (25) No (19) 2003

La Terminologie Syntaxique Chez Ibin Jinni

Dr. Sami Awad*
Younes Younes **

(Accepté 10/9/2003)

□ Résumé □

Abou Al-Fath, Othman Ibin Jinni, décédé en 348 de l'hegire.
La terminologie syntaxique est considérée comme l'une des premières bases qui accompagnèrent l'apparition de la syntaxe.

L'ouvrage de Sibaoueh est bel et bien considéré comme le précurseur de son genre, vu ce qu'il contient d'art et de sciences. Pourtant une partie des termes resta indéfinie complètement à l'époque de Sibaoueh.

Vers la fin du 3ème siècle de l'hégire, "l'édifice" de la terminologie était bien construit grâce à d'excellents savants de syntaxe.
Malgré les grands efforts prodigués par des savants du 4ème siècle, comme Ibin Al sarrage, Al Zoujaji, Al Sirafi, nous ne trouvons pas de vrai progrès dans la syntaxe. Mais l'apport d'Ibin Jinni à la terminologie ne peut aucunement passer inaperçu, car il a dépassé largement celui des autres.

Sachant être précurseur dans son domaine, Ibin Jinni expliquait ce qu'il avançait et donnait des exemples pour rendre compréhensibles ses idées.

*** Professeur Au Département d'Arabe – Faculté Des Lettres Et Des Sciences Humaines – Université Tichrine, Lattaquié, Syrie**
**** Doctorant Au Département d'Arabe – Faculté Des Lettres Et Des Sciences Humaines – Université Tichrine, Lattaquié, Syrie**

المصطلح النحوي عند ابن جني:

يعد المصطلح النحويّ من الأسس النحويّة الأولى التي رافقت ظهور علم النحو في مهده الأوّل، إذ تنسب بعض الروايات شيئاً من ذلك إلى أبي الأسود الدّؤلي وأستاذه علي ابن أبي طالب (ر)[1]، ومازال المصطلح النحوي في تطور مستمر ، رويداً رويداً، على أيدي تلامذة أبي الأسود – ومن تلاهم من النحاة في المصرين – البصرة والكوفة – كعبد الله بن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ، في البصرة وحمران بن أعين وزهير الفرقبي والعلاء بن سيابة، في الكوفة[2] حتى إذا جاء النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ، ولمع نجم يونس بن حبيب والخليل بن أحمد والكسائي والفراء ، نجد المصطلح النحوي قد بلغ مبلغاً قارب فيه الكمال ، ولاسيما عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي يعتبر بحق العلم الأهم في تاريخ هذا العلم أصولاً وفروعاً ، فهو الذي رسم منهج الدرس النحوي ، من قياس وسماع ، وعلة واصطلاح ، فالخليل هو الذي أبدل نقط أبي الأسود بالحركات والسكون ، في كتابه (الشكل والنقط) وإليه يعود الفضل في استقرار المصطلح النحوي الذي مازال شائعاً إلى يومنا هذا .

ولو تتبعنا كتاب سيبويه، لوجدنا أن الآراء النحوية – بما في ذلك المصطلح النحوي – التي ينسبها صاحب الكتاب إلى من هم قبل الخليل قليلة جداً، إذا ما قيست بغزارة المادة النحوية التي بين دفتي الكتاب وهذا يعني ، فيما يعنيه، أن مادة الكتاب تكاد تكون وقفاً على من أخذ عنهم سيبويه كيونس والخليل، وإذا علمنا أن جل الرواية في الكتاب عن الخليل ، وأن سيبويه قال للنضر بن شميل وهو تلميذ الخليل : تعال لنصنع كتاباً في النحو من علم الخليل كما تذكر كتب الطبقات ، اتضح لدينا أن الكتاب هو من علم الخليل ، وأن سيبويه إليه يرجع الفضل في استنباط علم أستاذه ، بما قدر له من مرافقته ومساءلته ، حتى جمع من علمه ما جمع .

ويعدّ كتاب سيبويه بحق هو الإمام في فنّه بما في ذلك علم الاصطلاح. فما إن تنظر في الباب الأول منه حتى يتلقاك بجملة مصطلحات لا تزال إلى يومنا هذا.يقول: " فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "[3]. ثم نجده في الباب الثاني يحدد علامات الإعراب والبناء ، ويميز بينهما ، فيقول : " وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم. والفتح والضم والكسر والوقف "[4]. ثم يذكر حرف الإعراب ويخصه بالأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة دون غيرها ، ليفرق بين ما هو معرب وبين ما هو مبني .[5]

---

[1] ينظر : الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي /42 ــ43 / ،تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس.

[2] ينظر في تفصيل ذلك : الحلقة المفقودة في تاريخ النحو : /396/ وما بعدها ، تأليف د.عبد العال سالم مكرم ، جامعة الكويت ط2 ، مؤسسة الرسالة1993م، ومعاني القرآن للفراء : 79/2 .

[3] الكتاب: 1 / 12 /.

[4] الكتاب : 1 / 13 .

[5] نفسه : 1 / 13 .

ثم يمضي قدماً يفصل الحديث في كثير من مصطلحات النحو ، كالأسماء المتمكنة وغير المتمكنة[6] والتثنية والجمع[7] ، ونون العوض من التنوين ، والتأنيث وياء المخاطبة[8] ، والمعرفة والنكرة ، والمذكر والمؤنث وما ينصرف وما لا ينصرف [9].

ثم يشرع في الباب الثالث من كتابه في ذكر : المسند والمسند إليه وبيان كل منهما ، والابتداء [10] ، ثم ينتقل من باب إلى باب لتجد في كل منها من المصطلحات النحوية ، كالفاعل واسم الفاعل واسم المفعول والمفعول ، والصفات ، واللزوم [11]...مالا يكاد يغادر صغيرة ولا كبيرة منها إلا أحصاها ، وهذا يدل بوضوح على الدور الأهم الذي قام به الخليل بن أحمد في هذا المجال ، وهو المبدع في هذا الفن – ولا أدل على ذلك من وضعه مصطلحات علم العروض – إذ لم يترك فيها لمن جاء بعده إلا نثر الموائد.

ومع ذلك فقد بقي نزر من المصطلحات النحوية غير مستقر في عصر الخليل وسيبويه ، حتى جاء من تلاهما من النحاة ، وأخذ المصطلح النحوي بذلك صورته الأخيرة. فمصطلح (الضمير) لم يرد في كتاب سيبويه وإنما جاء بدلاً منه مصطلح : المضمر ، والإضمار[12] ، وبقي الأمر كذلك حتى جاء أبو الحسن الأخفش فوضع مصطلح (الضمير)[13]، ثم شاع من بعده. ومثل ذلك مصطلح الجملة ، والضرورة الشعرية ، وغيرهما.

ولا يخفى على دارس النحو أن المصطلح النحوي في الكوفة اختلف اختلافاً كبيراً عنه في البصرة فللنحو الكوفي مصطلحاته الخاصة به كمصطلح الأداة والعماد والمجهول والصرف والمرسل والفعل الدائم والجحد ، وغيرها. ونحن في حديثنا عن المصطلح النحوي هنا إنما نعني به المصطلح النحوي البصري ، لأن ابن جني – موضوع هذه المقالة – من اتباع النحو البصري ، كما هو معلوم ، ويصف نحاة البصرة في كثير من مؤلفاته بقوله : "أصحابنا"[14]، ولسنا الآن بصدد الحديث عن الجهود النحوية الكوفية – وهي جليلة – في ميدان الاصطلاح النحوي ، ولهذا البحث الغني مجال آخر [15].

ولا نكاد نفرغ من القرن الثالث الهجري حتى نجد صرح المصطلح النحوي قد بلغ كماله على أيدي رجال عظماء كأبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني وأبي العباس المبرد ، وأصبحت مصطلحات النحو على لسان كل دارس له من شرق الدولة العربية إلى مغربها.

---

[6] الكتاب : 1 / 16 .

[7] نفسه : 1 / 17 .

[8] نفسه : 1 /18 .

[9] نفسه : 1 /21 – 22 .

[10] نفسه :1 / 23 .

[11] نفسه : 1 / 33 .

[12] انظر مثلاً : الكتاب : 2 / 350 ، 351 ،355 ، وبعدها

[13] انظر : معاني القرآن للأخفش :1 / 66 .

[14] انظر سر صناعة الإعراب 1 /150 طبعة البابي الحلبي ، والخصائص 1 /366 .

[15] انظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي 303 – 316 ، والمدارس النحوية أسطورة وواقع /107 / د.إبراهيم السمرائي دار الفكر – عمان – 1987م.

وعلى الرغم من أن القرن الرابع الهجري قد زخر بعمالقة النحو العربي كابن السراج الذي قيل فيه " مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج " ، والزجاجي صاحب الجمل ، ومن بعدهما أبو سعيد السيرافي صاحب الشرح الأوفى لكتاب سيبويه ، والرماني ، وأبو علي الفارسي صاحب المصنفات الفريدة كالتعليقة على كتاب سيبويه ، والحجة في علل القراءات السبع ، والإيضاح وكتاب الشعر ومسائله المتعددة ، كالبصريات والعضديات والبغداديات والحلبيات والعسكريات والمنثورة ، وغيرها. على الرغم من ذلك كله لم نكد نجد شيئا جديداً يذكر في مجال المصطلح النحوي. فلم أكد أجد عند أبي علي الفارسي ، على سبيل المثال ، وهو صاحب العقلية اللغوية الفذة إلا مصطلحاً جديداً ، هو مصطلح " ضمير الشأن "[16]الذي كان يسميه سيبويه "الحديث" ثم سمي ضمير القصة والحديث والأمر ، من بعده .

من خلال ما تقدم نرى أن موضوع المصطلح النحوي وتعريفه فرغ من الحديث فيه ، وقد تعارف عليه أهل هذه الصناعة ، حتى أصبح من المسلمات التي لامجال للتجديد فيها ، فماذا عسى ابن جني أن يأتي فيه بجديد؟ وهل يقول كما قال الشاعر :

كم ترك الأول للآخر

وهل يصدق فيه قول المعري :

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآتٍ بما لم تستطعه الأوائل ؟

إن الجهود النحوية التي أودعها أبو الفتح عثمان ابن جني في نوادر مصنفاته ، فيما يتعلق بالمصطلح النحوي وتعريفه تعد بحق تفرداً نادراً له ، وتشهد أن ابن جني استطاع أن يبز الأولين ، وأنه استطاع في درسه النحوي بالإضافة إلى تفرده في الدرس الصوتي والصرفي ، أن يكون خليل عصره ، ووحيد دهره.

إن ما أضافه ابن جني في بحث المصطلح النحوي وتعريفه ليس أمراً عابراً نستطيع تجاوزه ، نظراً لحجم ما أضافه في هذا الباب ، ولأن ما أضافه قد فات الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد ومن تلاهم ، وهو فيما جاء به كان العالم الناقد الذي يوضح ويشرح ويمثل ويعرف ، لأنه على علم أن ما جاء به لم يسبق إليه ، فهو محتاج إلى هذا التفصيل والتوضيح كله، ليقر في ذهن دارسه ما أضافه ، دون لبس أو غموض ، وليكون قوله في ذلك الإمام لمن أراد معرفة هذه المصطلحات الجديدة.

وهانحن أولاء نثبت في هذه العجالة بعض مصطلحاته التي وقفنا عليها :

1 – الأداة : لا يخفى على دارس النحو أن هذا المصطلح مصطلح كوفيّ ، وهو ثالث أقسام الكلم عندهم فهو قسيم الاسم والفعل ويعنون به مايعنيه البصريون بمصطلح "حرف المعنى". فما الجديد الذي أضافه ابن جني ؟ يقول : " سمى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً ، نحو : من ، وفي ، وقد ، وهل ، وبل ، وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره ، في غالب الأمر ، فصارت كالحروف والحدود له "[17]. ففي هذا القول نجد ابن جني يكشف القناع عن سر اصطلاح نحاة المدرستين بهذين المصطلحين (الأداة ، الحرف) للقسم الثالث من أقسام الكلم ، فكأنه يقول : إن مصطلح الأداة مأخوذ من الدور الذي تؤديه في السياق اللغوي ، من ربط المعاني بعضها ببعض ، فهي وسيلة ربط معنوي. وكأنه يرى أن مصطلح (الحرف) مأخوذ من الشكل الذي يستخدم فيه عند

---

[16] المسائل المنثورة ، المسألة رقم :/256 / ، ص :211 –212 تحقيق مصطفى الحدري مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

[17] سر صناعة الإعراب 1 / 17 . ويعتبر قول ابن جني هذا أول دراسة توفيقية لمصطلحين كوفي وبصري .

الاستعمال اللغوي ، وعلى هذا فالكوفيون أخذوا الاصطلاح من المعنى ، والبصريون أخذوا الاصطلاح من المبنى. وهذا ما لم يأت به نحوي قبله.

2 – الإعراب : " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم زيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت ، برفع أحدهما ونصب الآخر ، الفاعل من المفعول[18]. فهذا التعريف للإعراب لم يسبق إليه ابن جني ، على الرغم من أن هذا المصطلح شاع في عهد الخليل ، ولا يكاد يخلو منه مصنف نحوي قبله فهم في حديثهم عنه ذكروا علامات الإعراب وأحوال المعرب وأقسامه وحرف الإعراب ، ولكن لم يعرفه أحد قبل ابن جني [19].

3 – الأصل : يكثر النحاة في حديثهم عن المعتل في مثل طال ، تكرير قولهم الأصل فيه : طول يقول ابن جني : " قولهم : الأصل في المعتل طال : طول ، وباع : بيع ، وهاب : هيب ، يوهم أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه ، قد كان مرة يقلى ،وإنما يراد بالأصل : أنه لو جاء مجيء الصحيح ، ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا "[20]. وهذا التعريف لمصطلح (الأصل) عند أهل هذه الصناعة لم يسبق إليه ابن جني لا بل نجده في ذلك يدفع اللبس الذي علق بأذهان كثير ممن عاصره أو سبقه ، وعلى الرغم من أن كتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني هو الكتاب الإمام في هذا العلم ، وهو " من أنفس كتب التصريف ، وأسدها وأرصنها عريقاً في هذا الإيجاز ، عارياً من الحشو والإكثار متخلصاً من كزازة ألفاظ المتقدمين ، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين "[21]. لم يتعرض لتفسير هذا المفهوم ، ولم يوضحه المازني ، ولا من جاء من بعده.

4 – الاستحسان : وهو ما كانت " علته ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف "[22]. " ومن ذلك قول الشاعر :

أريت إن جئت به أملودا مرجلاً ، ويلبس البرودا

أقائلن أحضروا الشهودا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيهاً له بالفعل المضارع. فهذا إذاً استحسان لا عن قوة علة ، ولاعن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول : أقائمن يا زيدون ، ولا : أ منطلقن يا رجال ، إنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له وتنسبه إلى أنه استحسان منهم – على ضعف منه – واحتمال بالشبهة له" [23]. وهذا المصطلح – كما هو معلوم – مصطلح فقهي أصولي يقصد به " ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس " [24] ، نقله ابن جني إلى علم النحو من علم الأصول ، وعلل به كثيراً من الفروع والأصول ، ولم يكن هذا المصطلح وحيداً ، بل له نظراء كثر ، نجدها في الخصائص هنا وهناك عناوين لأبحاثه [25].

---

[18] الخصائص : 1 / 35 . تحقيق محمد عي النجار ، دار الهدى .

[19] انظر الكتاب : 1 /13 ، 18 . والمقتضب للمبرد :1 /3 ، 4 – و4 / 80 ، 81 .

[20] الخصائص : 1 / 257 .

[21] المنصف في شرح تصريف المازني : 1 / 5 . لابن جني ، طبعة البابي الحلبي ، 1954م

[22] الخصائص : 1/ 133 .

[23] الخصائص : 1 / 36 .

[24] الكليات : 1 / 161 ، للكفوي ، تحقيق : د. عدنان درويش ومحمد المصري .

[25] انظر على سبيل المثال لا الحصر : الخصائص : 1 / 144 ، 164 ، 166 ، 208 ن 266 ، 300 .

5 – الاشتقاق الأكبر : " وهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه ، وعلى تقاليبه الستة معنىً واحداً ، تجتمع التراكيب الستة ، وما يتصرف من كل واحد منها ، عليه "[26]. ويشير ابن جني بوضوح إلى أن هذا المصطلح لم يسبق إليه ، فيقول : " هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا علي – رحمه الله – كان يستعين به ، ويخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ، لكنه مع هذا لم يسمه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلل به ، وإنما هذا التقليب لنا نحن "[27] وهذا القول يدل إلى أمرين اثنين ، أما الأول فهو أن هذا المصطلح " الاشتقاق الأكبر " من وضعه هو لا من وضع غيره ، وأما الثاني فهو تميز ابن جني على علماء عصره ، فإذا كان أبو علي الفارسي ، وهو من هو ، وهو أكبر أساتذته كان ، كما يقول ابن جني " يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلل به " وهو مع ذلك لم يوفق لوضع مصطلح له ، يسمى به ويعرف منه ، فإن ابن جني بز أستاذه ، وأتى بما لم يأت به ، وليس هذا غضاً من قدر أبي علي الفارسي أبداً .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل يتجاوزه إلى أبعد من ذلك ، إذ نجده ينتقد أستاذه – ويكشف خطأه– ولا أدل على ذلك مما قاله في المسألة / 272 / من خاطرياته ، يقول : " كان أبو علي – رحمه الله – يقول في النداء : إ ن فيه معنى الفعل ، قال ألا ترى أنه إذا قال لها : يا زانية ، وجب عله الحد ، كما أنه إذا قال لها: زنيت ، كان كذلك ". هكذا كان – رحمه الله – يقول مرسلاً ، كما ترى .

والذي أراه في هذا أنه ينبغي أن يكون معنى الفعل مفاداً من لفظ المنادى ، إذا كان فيه معنى الفعل ، ألا ترى أنه ن إنما يفاد معنى الفعل على قدر لفظ المنادى ومعناه. فإذا قال له : يا قائم ، أفيد معنى القيام ، وإذا قال له يا قاعد ، أفيد منه معنى القعود ، وإذا قال له يا ساكت ، أفيد منه معنى السكوت ، وإذا قال له : يا متكلم ، أفيد منه معنى كلامه. فلو كان هذا أمراً مفاداً من نفس (يا) ما تناول الشيء وضده ، واستمر هكذا ، فقد علمت بذلك أنه ، إنما ينبغي أن يكون معنى الفعل مفاداً من نفس المدعو، لا من لفظ (يا) ....فافهم ذلك "[28].

هذا مع علمه بعظمة أستاذه ، وعلو كعبه ، وبعد غوره ، فهو الذي يقول فيه : " ولله هو ، وعليه رحمته فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه فكأنه إنما كان مخلوقاً له ، وكيف كان لا يكون كذلك ؟ وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها ، وأعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحة علله ، ساقطة عنه كلفه ، وجعله همه وسدمه ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولايعارضه فيه متجر ، ولايسوم به مطلباً "[29].

6 – الإلحاق : " إنما هو تشبيه مثال بمثال ، وكلما قوي الشبه فيهما كان أذهب في الصنعة "[30] .

مصطلح الإلحاق من أقدم المصطلحات النحوية ، تردد ذكره كثيراً في كتاب سيبويه[31] ، ومن تلاه ، – ومع ذلك – ومع كثرة حديثهم عن صيغه وأمثلته فلم أقف على تعريف له قبل ابن جني ، وهو يقصد ب (المثال) في تعريفه السابق : الصيغة الصرفية للكلمة ، فالإلحاق ، إذاً ، هو تشبيه صيغة بصيغة أخرى ، وليس حمل صيغة لتكون ملحقة بصيغة أخرى .

---

[26] الخصائص : 2 / 134 .

[27] الخصائص : 2 133 .

[28] بقية الخاطريات 41 – 42 تحقيق د. محمد أحمد الدالي طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق.

[29] الخصائص : 1/ 276 – 277 .

[30] بقية الخاطريات : 19.

[31] انظر الكتاب : 4 / 286 – 287 – 288 – 290 – 297 – 301 ..الخ .

7 – البناء : هو " لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة ، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل "[32]. وإذا قارنا هذا التعريف بقول سيبويه : " بني عله الحرف بناءً لايزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل "[33] وشرح السيرافي له إذ يقول : " يعني صغت عليه الكلمة صياغة لا يزيلها شيء من العوامل المختلفة "[34]. نجد أن سيبويه والسيرافي يعرفان المعني ويشرحان مفهوم البناء ، ولا يضعان له حداً ، فالبناء هو : لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً ... الخ وليس " بني عليه الحرف .. " كما يقول سيبويه ، ولا :" صيغت عليه الكلمة صياغة .. " كما يقول السيرافي ، فهما شرحا مفهوم البناء وعرفا المبني ولم يضعا حداً للبناء ، كما هو واضح. وحسبك ذلك إظهاراً لقيمة ما أتى به ابن جني.

8 – التبيين : " هو تعليق ماقبل الصلة بما يدل عليه معنى الكلام ، ولاتقدره في الصلة "[35] ثم شرع ابن جني في التمثيل والتوضيح لهذا المصطلح الجديد ، فقول : " ومنه قول الراجز :

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

وذلك أن معناه : كان جزائي أن أجلد بالعصا ، فإن قدمه على هذا التقدير فخطأ ، لأن الباء في صلة (أن) ، ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول، ولكنه جعل الباء تبييناً ، ونظيره قول الشاعر ، أنشده أبو العباس :

تقول وصكت وجهها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس

ومعناه : المتقاعس بالرحى ، ولكن الباء ، إذا قدمت ، فهي تبيين ، ولو كانت من الصلة لما جاز تقديمها على الألف واللام "[36].

يمثل هذا المصطلح وشرح ابن جني له فلكاً جديداً دار فيه نحاة القرن الرابع الهجري ، ولاسيما ابن جني ، فهو أمام ظاهرة لغوية تخالف القياس النحوي المجمع عليه ، ومثل هذه الظاهرة – وهو كثير – شغل بال النحاة منذ فجر الدراسة النحوية ، وطالما حاولوا إيجاد المخارج لها ، فما خص بالشعر من أمثال هذه الظاهرة سموه ضرورة ، وحاولوا تعليله ، فتارة يقولون : " واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع ، ألا ترى إلى قول ابن الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه [37]

وتارة يقولون : " إن العرب تلزم الضرورة في الشعر ، في حال السعة [38]، أنساً بها ، واعتياداً لها وإعداداً لها لذلك ، عند[39]وقت الحاجة إليها ، ألا ترى إلى قوله :

---

[32] الخصائص : 1 / 37 . وأرجح أنه قد أسقطت كلمة (فيه) بعد كلمة (أحدث) من نص ابن جني غفل عنها المحقق ، ويعود الضمير في كلمة (فيه) إلى كلمة (آخر الكلمة) السابقة .

[33] الكتاب : 1 / 13 .

[34] شرح السيرافي للكتاب : 1 / 66 .

[35] المنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني : 1 / 130 .

[36] نفسه ، واصفحة نفسها .

[37] انظر الخصائص : 1 / 396 .

[38] أي في حال قدرة الشاعر على تلافي الضرورة من دون تغيير الكلام .

[39] وأرجح أن يكون النص هكذا :" وإعداداً لها ، وذلك عند وقت الحاجة إليها " ، وعلى ما أثبته المحقق يعلق شبه الجملة " لذلك " بالفعل (تلزم) أي : تلزم العرب الضرورة لذلك ، أي لذلك الأنس بها . وكذلك يعلق الظرف (عند) بالفعل (تلزم) نفسه .

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع

فرفع للضرورة[40]، ولو نصبت لما كسر الوزن "[41]. إلى غير ذلك من أمثال هذه التعاليل. وما لم يكن خاصاً بالشعر من تلك الظواهر التي خالف السماع فيها القياس كان تعليله أشق عليهم وأعسر ، كما هي الحال في تقديم شيء من الصلة على الموصول ، الذي نحن بصدد الحديث عنه، فهذه الظاهرة ليست وقفاً على الأسلوب الشعري ، بل وردت في أفصح النصوص النثرية في القرآن الكريم ، كما في قوله تبارك وتعالى : " وكانوا فيه من الزاهدين " / يوسف –20 /[42] و" إني لعملكم من القالين " / الشعراء – 168 /[43] و" إني لكما لمن الناصحين " / [44]وأمثال ذلك .

وقف نحاة القرن الرابع الهجري أمام هذه الظاهرة اللغوية ، وحملوها على (التبيين) كأبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي ، أما أبو علي الفارسي فقد أطال الحديث حول هذه الظاهرة ، يقول :" مما يعتبر به ما كان من هذه الحروف صلة مما كان تبييناً أن ننظر إلى الفعل ، فإن كان يتعدى بحرف خفض بمصدره فمصدره حرف خفض داخل على اسم ، لم يكن صلة ، فقولك : لا مغيراً على الأعداء ، (على الأعداء) صلة (مغير) ، لأن الفعل يصل ب (على) ، وقولك: (لك) في : (سقياً لك) تبيين ، لأن الفعل منه يصل بغير حرف خفض. وكل ما كان صلة جاز فيه أن يكون تبييناً ، لأن كل فعل متعد بحرف خفض فلك ألا تعديه كما أن المتعدي بغير حرف ، لك ألا تعديه ، فإذا لم تعده لم يصر حرف الخفض صلة له ، وإذا لم يصر صلة صار تبييناً. وعلى هذا أجاز الخليل: (لا آمر بمعروف) فجعل (بمعروف) تبييناً. فهذا على قول من قال : (أمرت) ولم يعد الفعل. ومن هنا جاز مثل قوله – عز وجل – " وكانوا فيه من الزاهدين " فقدم (فيه) على الصلة لأن (فيه) تبيين، وليس في الصلة، ولو كان فيها لم يجز تقديمه عليها ، وهذا أيضاً على قول من قال : (زهدت) ، ولم يعده، ولم يخبر فيم زهده ؟

وليس كل ما كان تبييناً جائزاً أن يكون صلة ، ألا ترى أن (لك) في معنى تبيين له ، وليس بصلة "[45].

ومحصل قول أبي علي هذا أن معرفة حروف الصلة من حروف التبيين منحصر بالفعل أو ما اشتق منه فإذا كان لازماً متعدياً بالحرف فالحرف حرف صلة داخل فيها ، كما في قولك : لا مغيراً على الأعداء ، لأن

---

[40] قول ابن جني " فرفع " أي رفع كلمة (كله) على الضرورة ولو نصب لم يكن ضرورة .

[41] الخصائص : 3 / 303 –304 . وانظر : 2 / 392 – 393 .

[42] سورة يوسف آية20

[43] سورة الشعراء آية168

[44] الأعراف آية21

[45] انظر التعليقة على كتاب سيبويه : 2 / 33 – 34 . ويبدو لي أن في نص أبي علي خللاً وهو قوله : " وإن كان لا يتعدى بحرف خفض فاتصل بمصدره فمصدره حرف خفض داخل على اسم ، لم يكن صلة " . فالنص على هذه الحال فيه إحالة ، إذ كيف يكون مصدر الفعل " حرف خفض داخلاً على اسم " ؟ ! ، وأرى أن كلمة (فمصدره) زيادة لا معنى لها ، فإما أن تكون خطأً مطبعياً، وإما سهواً من ناسخ الأصل ، ويصبح التركيب ، بعد حذف تلك الكلمة : " وإن كان الفعل لا يتعدى بحرف خفض ، فاتصل بمصدره حرف خفض داخل على اسم لم يكن صلة " . وانظر المقتضب: 4 / 365 حاشية / 2 / ن وفيه تأكيد أن الجار والمجرور يكونان مستقراً للمصدر.

الفعل(أغار) يتعدى بالحرف (على) ، وإذا كان الفعل متعدياً بنفسه كان الحرف للتبيين كما في قولك سقياً لك لأن الفعل (سقى) متعد بنفسه.

ويزيد أبو علي فوق ذلك أن " كل ما كان صلة جاز فيه أن يكون تبييناً " موضحاً ذلك بأن الفعل المتعدي بالحرف لك ألا تدخل عليه حرف الصلة الجار فلك أن تقول (جلست) دون ذكر (على)، وعلى هذا حمل قوله تعالى " وكانوا فيه من الزاهدين " أي كأنه قال : (زهدت) ولم يعده بحرف أما الجار والمجرور فيه فهو ما أطلق عليه التبيين .

ولكن أبا علي لم يحدد لنا المقصود بالتبيين ، ولم يوضح أين نعلق الجار والمجرور ، كما في الآية الكريمة ، إذ لم يبح أن يعلق الجار ب (الزاهدين) لأنه لا يجوز تقديم شيء من حروف الصلة عليها ، والصلة هنا هي (الـ) الداخلة على أسماء الفاعلين. وليس هذا فحسب بل أسقط تخريج المسألة عندما أباح أن تكون كل صلة تبييناً !! وعلى هذا لم نخرج بطائل من قول الفارسي. ولماذا لم يبح أن يكون كل تبيين صلة مادام يجوز لنا أن ننزل المتعدي منزلة اللازم كما يقول ؟ ! هذا مع أنه أباح : (لا آمر بمعروف) ولم يجعل الجار والمجرور صلة لـ (آمر) بل تبييناً ومستقراً ،علماُ أن الفعل (أمر) متعد بنفسه ، وقد أنزله منزلة اللازم ، وجعل الجار والمجرور (بمعروف) صلة في قولك : لا آمراً بمعروف لك !!

أما السيرافي فليست الحال عنده بأفضل منها عند الفارسي كثيراً ، إذ لم يعرف لنا مصطلح " التبيين" وإن كان يفهم من كلامه أن تعليق حرف الصلة يكون بمحذوف يناسب السياق ، يقول عند شرح قول سيبويه وتمثيله : " لا آمر بمعروف "[46] : "فإن الباء ليست في صلة (آمر) ، كأنك قلت : لا آمر ، وسكت ، وأضمرت خبره ، ثم جئت بالباء للتبيين ، كأنك قلت : أعني بمعروف ، كما تقول : سقياً ، ثم تجيء ب(لك) ، على: أعني لك "[47]. فأبو سعيد هنا يذهب مذهب الفارسي في أن المتعدي بالحرف لك ألا تعديه به كقولك : (جلست) و(وقفت) دون ذكر الجار ، ويضيف على أبي علي تقديره محذوفاً اقتضاه تمام المعنى في قولك : لا آمر بمعروف ، وهو الفعل : (أعني) ، فكأنه يشير إلى أن حرف التبيين يعلق بهذا المحذوف .

ويبدو لي أن مصطلح (التبيين) مأخوذ من قول المبرد ، إذ يقول : " فإن أردت أن تنفي آمراً يوم الجمعة قلت : لا آمراً يوم الجمعة لك .جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم ، فصار بمنزلة قولك : لا آمراً معروفاً لك. فهذا يبين ما يرد من مثل هذا "[48].

هذا البسط للمسألة عند أكبر نحاة القرن الرابع الهجري، وهم جيل أساتذة ابن جني يكشف لنا بوضوح أن مصطلح " التبيين" ليس واضحاً عندهم ولا تخرج من أقوالهم بكبير فائدة ، مما يشير بجلاء إلى أنهم لم يوفقوا في التعبير عما كان يجيش في أذهانهم ، وإن كان حديثهم يعتبر خطوة متقدمة على حديث بي العباس المبرد .

أما ابن جني فقد أزال اللبس عن مصطلح التبيين، كما مر بنا سابقاً ، إذ يقول : " ومعنى التبيين أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام ولا تقدره في الصلة ، لأن معنى : (كان جزائي بالعصا أن أجلدا) جلدي بالعصا ومعنى :

---

[46] كتاب سيبويه : 2 / 287 .

[47] انظر الكتاب : 2 / 287 ، الحاشية / 3 / .

[48] المقتضب : 4 / 365 . تحقيق عضيمة .

أبت للأعادي أن تذل رقابها

لا تذل رقابها. وكذلك الباقي ، كله لا يمتنع عنده أن نقدر فيه مثل هذا التقدير "[49].

وهذا التعريف للتبيين واضح وجلي ، فالتبيين عنده أن يحمل الإعراب على المعنى لا على اللفظ والتعليق يكون بما يدل عليه معنى الكلام : ففي المثال الأول نعلق بالمصدر (جلدي) ، وفي المثال الثاني نعلق بالفعل المنفي(لا تذل) الذي دل عليه المعنى العام. وابن جني يعلم قيمة ما وفق إليه ، وخبط من تقدمه فيه فيحتج مؤيداً وموضحاً فيقول : " وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب ،ألا ترى أن معنى قولهم :" أهلك والليل" : الحق بأهلك قبل الليل، وإنما تقديره في الإعراب : الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك أيضاً يكون معنى الكلام : كان جزائي أن أجلد بالعصا ، وتقديره في الإعراب غير ذلك .

وسيبويه كثيراً ما يمثل في كتابه على المعنى ، فيتخيل من لا خبرة له أنه جاء بتقدير الإعراب ، فيحمله في الإعراب عليه ، وهو لا يدري فيكون مخطئاً ، وعنده أنه مصيب فإذا نوزع في ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره .

وإذا تفطنت لهذا في (الكتاب) وجدته كثيراً ، وأكثر ما يستعمله في المنصوبات ، في صدر الكتاب لأنه موضع مشكل ، وقلما يهتدي له "[50]

وتصريح ابن جني هذا يوجب إعادة النظر وترديده في دراسة هذه الظاهرة، ولاسيما عند سيبويه .

ولعلنا لا نخطئ إذا قلنا إن مصطلح (التبيين) مأخوذ من أن وجه الإعراب لا يبين ولا يظهر إلا إذا حمل على المعنى ، لكي لا يتعارض السماع مع القياس ، فإذا حملته على المعنى بان لك الأمر وسلم لك القياس والسماع على حد سواء.

9 – الجوهر : استعمل ابن جني هذا المصطلح بمعنى الاسم الجامد سواء أكان اسم ذات أم اسم معنى فهو يعقب على قول امرئ القيس :

بمنجرد قيد الأوابد هيكل

بقوله : أي تقييد الأوابد ، ثم حذف زائدتيه ، وإن شئت قلت : وصف بالجوهر لمافيه من معنى الفعل نحو قوله :

فلولا الله والمهر المفدى لرحت وأنت غربال الإهاب

فوضع "الغربال" موضع "مخرق " وعليه ما أنشدناه عن أبي عثمان:

مئبرة العرقوب إشفى المرفق[51]

أي : دقيقة المرفق وهو كثير "[52]

وهذا المصطلح استعاره ابن جني من علم المنطق إلى علم النحو ، فالجوهر عند المناطقة " هو الذات والماهية والحقيقة"[53] ، وهو عند الفلاسفة "الموجود القائم بنفسه "[54]، والجواهر الأولى " هي الأشخاص غير

---

[49] المنصف : 1 /131 –132 .

[50] نفسه 131/1 –132 .

[51] المئبرة : الإبرة .والإشفى مخرز الإسكاف ، يهجو امرأة .

[52] الخصائص : 2 / 220 –221 ، وانظر المحتسب : 2 / 234 .

[53] الكليات للكفوي : 2 / 161 مادة جوهر .

[54] نفسه ، والصفحة نفسها .

المحتاجة في وجودها إلى شيء سواها"[55]، وهو عند الفيلسوف : "هو ما لا يحتاج في وجوده إلى محل لولا هو كان معدوماً " .

ولعل ابن جني وقف عند جميع هذه التعاريف ، ورأى المصطلح الجوهر عند الفلاسفة معادلاً لغوياً وهو الاسم الجامد بقسميه : اسم ذات واسم معنى ، والمشتق عنده ، فعلاً كان أو اسماً ، بمثابة العرض المحتاج في وجوده إلى غيره ، فما أن الجوهر عند أهل المنطق هو الأصل ، والعرض هو المتعاقب عليه ، والقائم به فكذلك اسم المعنى (المصدر) واسم الذات أصل صدور المشتقات ، أفعالاً وأسماءً ، فسيبويه يقول في تعريف الفعل : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء "[56].

إقراراً منه أن المصادر هي أصل الاشتقاق ، وكذلك هي الحال فقد اشتق كثير من الأفعال من أسماء الذوات ، فالفعل : تحجر مشتق من الحجر ، واستنوق مشتق من الناقة. وهكذا بدت لابن جني أن الأفعال وما اشتق منها بمثابة الأعراض التي لا تقوم إلا بالجواهر التي اشتقت منها.

يؤيد رؤية ابن جني هذه ما قاله تعقيباً على قول الشاعر :

وبينما المرء في الأحياء مغتبط إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير

فهذا كقولك : بينما المرء في الأحياء مغتبط عفته الأعاصير ، فوقوع الفعل في موضع (إذا) يؤكد عندك جواز وقوعها جواباً للشرط ، لأن أصل الجواب أن يكون بالفعل ، ليعادل به الفعل الذي قبله ، إذ كان مسبباً عنه. والعلل بيننا والأسباب لا تتعلق بالجواهر ، إنما تتعلق بالأعراض والأفعال "[57] فهو يقرن هنا مصطلح (الجوهر) بالاسم الجامد ، والأفعال بالأعراض. وهولا يقصد بقوله : " وصف الجوهر" مفهوم (الصفة) النحوية التي هي النعت ، بل المفهوم الصرفي أي – المشتق – وهذا واضح من استشهاده بقول الشاعر :

لرحت وأنت غربال الاهاب

فوضع (الغربال) موضع (مخرق) ي : وضع اسم الذات موضع المشتق كما هو واضح ، ومثله قوله تعقيباً على قول بيت امرئ القيس :

بمنجرد قيد الأوابد هيكل

" فوصف بالاسم غير المماس للفعل"[58] أي : الجامد .

ونقل هذا المصطلح إلى علم النحو يعد من عطاءات ابن جني المبتكرة التي سجلت له .

10 – الجمل : لعل المبرد أول من استخدم مصطلح (الجملة) أما سيبويه فقد أشار إلى ذلك ، ولم يستخدم المصطلح ، يقول : " واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلت : زيد منطلق ، لأنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، ولا تدخل (قلت) وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه "[59] وقد عقب ابن جني على قول سيبويه فقال : " ففرق بين الكلام والقول – كما ترى – نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك ، ثم قال في التمثيل: " نحو : قلت : زيد منطلق ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق " فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما

---

[55] الفارابي في حدوده ورسومه ص / 192 / د.جعفر آل ياسين ، عالم الكتب .

[56] 1 / 12 هارون .

[57] سر صناعة الإعراب : 1 /257 . البابي الحلبي .

[58] المحتسب : 2 / 234 .

[59] الكتاب : 1 / 122 هارون .

كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه ، وأن القول عنده بخلاف ذلك ، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغانية عن غيرها "[60]. وهذا دليل واضح أن مصطلح (الكلام) عند سيبويه هو ما أفاد معنى تاماً يحسن السكوت عليه ، وهو ما اصطلح عليه من جاء بعده بمصطلح (الجمل).

وأول ما نجد مصطلح (الجملة) نجده عند المبرد ، ولعله استخدم عند أستاذيه : الجرمي والمازني لكننا لم نقف على آثارهما ، فالمبرد يستخدم مصطلح (الجملة) إذ يقول : " فإن كان الاستقرار والقيام لغيره قلت : رأيت الذي في الدار أبوه ، ورأيت الذي قام صاحبه ، على ذلك تجري ، كذلك رأيت الذي إن يأتني آته ، لأن المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع إليه "[61] ، ونجده في موضع آخر يحصر مفهوم الجملة في الكلام التام الذي يحسن السكوت عليه فيقول : " ولو قلت : قام الذي ضربت هند أباها ، لم يجز ، لأن (الذي) لا يكون اسماً إلا بصلة ، ولا تكون صلته إلا كلاماً مستغنياً نحو الابتداء والخبر والفعل والفاعل ، والظرف مع ما فيه نحو : في الدار زيد ، ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره "[62]. وهذا تصريح من المبرد أن الجملة هي ما كانت كلاماً مستغنياً نحو الابتداء والخبر والفعل والفاعل والظرف مع ما فيه ، وفي هذا القول فائدة ثالثة وهي تحديد المبرد أنواع الجمل بالاسمية والفعلية والظرفية ، فهو يجعل الجملة الظرفية نوعاً قائماً برأسه .

وما إن نصل إلى أبي القاسم الزجاجي حتى نجد مصطلح الجملة يتردد عنده كثيراً ، يقول : " اعلم أن الجمل لا تغيرها العوامل ، وهي كل كلام عمل بعضه في بعض "[63]. ولكننا نجده في بحث (الابتداء) يحصر مفهوم الجملة بالجملة الاسمية خاصة ، يقول : "واعلم أن الاسم المبتدأ به يخبر عنه بأحد أربعة أشياء ، باسم هو هو ، كقولك : زيد قائم ، والله ربنا ومحمد نبينا ، وعبد الله أخوك ، وما أشبه ذلك .

أو بفعل وما اتصل به من فعل وفاعل ومفعول ، كقولك : زيد خرج أبوه وعبد الله أكرم أخاك ، وما أشبه ذلك .أو بظرف كقولك : كقولك : محمد في الدار ، وزيد عندك ، وعبد الله أمامك ، وما أشبه ذلك. أو بجملة نحو قولك : زيد أبوه قائم ، ترفع زيداً بالابتداء ، (وأبوه) مبتدأ ثان ، و(قائم) خبره ، والجملة خبر الأول ، ومثل ذلك : عبد الله ماله كثير ، ومحمد غلامه سائر ، وما أشبهه "[64]. وهذا غريب من الزجاجي إذ أخرج الفعل والفاعل من الجملة ، وجعلها وقفاً على المبتدأ والخبر .

لقد كان حديث النحاة عن الجمل قبل أبي علي الفارسي ، حديثاً عابراً إذ لم أقف على باب خاص بالجمل في تصانيفهم قبل أبي علي الفارسي الذي عقد باباً مستقلاً عن الجمل في مسائله العسكرية ، وهو الباب الثاني منها وعنونه بقوله : " هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة – يعلم أجناس الكلم – كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية "الجمل"[65]. ثم يشرع في تحديد أنواع الجمل وتراكيبها ، فيقول : " واعلم أن الاسم يأتلف مع الاسم فيكون منهما كلام ، وذلك نحو : زيد أخوك ، وعمرو ذاهب ، والفعل مع الاسم : قام زيد وذهب عمرو .

---

[60] الخصائص : 1 / 19 .

[61] المقتضب : 3 / 130 . عضيمة .

[62] المقتضب : 1 / 19 .

[63] الجمل لأبي القاسم الزجاجي ص339 ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ن مؤسسة الرسالة 1986.

[64] نفسه :ص 36 – 37 .

[65] المسائل العسكرية ص / 104 / ت د. محمد الشاطر أحمد مطبعة : المدني – الطبعة الأولى .

ويدخل الحرف على كل ما حد من هاتين الجملتين فيكون كلاماً ، وذلك نحو: هل زيد أخوك ؟ وإن زيداً أخوك ، وما عمرو منطلقاً ... فأما قولهم : زيد في الدار ، والقتال في اليوم ، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف ، وليس هو على حد قولك : إن زيداً منطلق ، ولكنه من حيز الفعل والاسم ، أو الاسم والاسم .

ألا ترى أن قولك : "في الدار" ليس بزيد ، ولا القتال باليوم ، وإذا لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظاهر ، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ، ويعلقه[66].

ولا يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسماً أو فعلاً ، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره ، وإذا كان كذلك كان داخلاً في جملة ما ذكرناه .

وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه، وذلك مذهب حسن "[67]. وقد رأينا قبل قليل أن أبا العباس المبرد قد جعل الجملة الظرفية قسماً برأسه ، وأبو بكر ابن السراج يقلد في ذلك أستاذه. ثم نجد أبا علي يضم أسلوب النداء وأسماء الأفعال إلى الجمل[68]، ثم يقول : فأما الاسم والفعل إذا ائتلفا ، وكذلك الاسم والاسم فل أعلمهما غير مستقلين ولا مفتقرين إلى غيرهما إلا في موضعين وهما الجزاء والقسم "[69]وقد صرح بوضوح أن جواب القسم والشرط جزء من جملة القسم وفعل الشرط [70].

هذا التفصيل في بحث الجمل لا نجده قبل أبي علي الفارسي ، فماذا عسى لابن جني أن يأتي بجديد ؟

الجديد الذي جاء به ابن جني في مصطلح (الجملة) هو الدقة في حد الجملة وتعريفها ، ومساواته بين مصطلحي (الكلام) و(الجمل) ، يقول :" وصورة الجمل هو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، غير محتاج إلى متمم له ، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً : كلاماً "[71]. ثم يقول :" أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون (الجمل) نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك وصه ، ومه ، ورويد ،وحاء ، وعاء ، في الأصوات ، وحس ، ولب ، وأف ، وأوه. فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام "[72]. فهو في هذا القول يمثل لأنواع الجمل وأحوال تراكيبها ثم يقول : " فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستغنية عن غيرا وهي التي يسميها أهل الصناعة (الجمل) على اختلاف تركيبها "[73]. وحسبك تعريف ابن جني لهذا المصطلح دقة وبياناً لم نرهما عند من قبله.

هذه جملة من مصطلحات النحو– انفرد بها ابن جني وضعاً وتعريفاً وتفصيلاً – فاتت الخليل وسيبويه ومن تلاهما ، على أن المصطلح النحوي استقر في عهد الخليل ، وهذا وإن دل على شيء فإنه يدل– فيما يدل عليه – على عبقرية لغوية نادرة بز فيها ابن جني أقرانه ناهيك عما تفرد به من علم الأصوات والصرف وفلسفة اللغة مما تشهد له به مصنفاته النادرة، وفي مقدمتها الخصائص.

---

[66] هذه أقدم تسمية لمصطلح (التعليق) نجدها عند الفارابي .

[67] المسائل العسكرية : ص / 104 – 105 / .

[68] المصدر نفسه : 109 ، 112 ، 117 ،إلخ.

[69] المصدر نفسه : / 122 / .

[70] نفسه : / 123 / .

[71] الخصائص : 1 / 21 .

[72] الخصائص : 1 / 17 .

[73] نفسه : 1 / 32 .

المراجع:

.....

1 – الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي ، الجزء الأول تحقيق عبد الإله نبهان الجزء الثاني تحقيق غازي مختار طليمات ، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق طبعة أولى 1402 هـ ، 1986م.

2 – الإيضاح في علل النحو – لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت 1982.

3 – بقية الخاطريات لابن جني ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق .

4– التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي .

5 – الحلقة المفقودة في تاريخ النحو .

6 – الجمل : أبو القاسم عبد الرحمن بن لسحاق الزجاجي ، تحقيق د.علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل 1404 هـ ، 1986م.

7 – الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت.

8 – سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تحقيق لجنة من الأساتذة طبعة 1 ، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1374 هـ ، 1954م.

9 – الفارابي في حدوده ورسومه ، د. جعفر آل ياسين – عالم الكتب .

10 – الكتاب ، سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب بيروت.

11 – الكليات للكفوي ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القـومي دمشق 1981.

12 – المحتسب ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصيف ، القاهرة 1386 هـ .

13 – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، ط2 1377هـ ، 1958م.

14 – المدارس النحوية أسطورة وواقع ، د .إبراهيم السمرائي ، دار الفكر عمان /1987.

15 – المسائل العسكرية ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى .

16 – المسائل المنثورة ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1986م.

17 – معاني القرآن ، سعيد بن مسعده ، الأخفش ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ، عـــالم الكتب ، بيروت ، ط1 1405 هـــ ،1985م.

18 – معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق احمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ط 2 1980م.

19 – المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ن بيـــروت 1963م.

20 – المنصف في شرح تصريف المازني ، لابن جني ، طبعة البابي الحلبي 1954م .